جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية
الماجستير/الجغرافية البشريه
المادة/ دراسات في الاستثمار الصناعي

الاطار النظري للاستثمار الصناعي

اعداد

الطالب :اكرم عبدا لزهره شرقي

اشراف

أ د فارس محمد مهدي

٢٠٢٥/ ٢٠٢٦

مقدمة:

الاستثمار كعصب للاقتصاد الوطني يحتل الاستثمار مكانة مركزية في الفكر الاقتصادي المعاصر، فهو ليس مجرد عملية إنفاق مالي، بل هو المتغير الحيوي الذي يحدد مسار النمو الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة. تكمن أهمية الاستثمار في كونه المولد الأساسي للطاقة الإنتاجية؛ فمن خلاله يتم تحويل المدخرات المعطلة إلى أصول إنتاجية تساهم في خلق فرص العمل، زيادة الدخل القومي، وتحسين مستوى رفاهية المجتمع. إن الدول، بغض النظر عن نظامها السياسي أو درجة تقدمها، تسعى جاهدة لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، إدراكاً منها بأن الاستثمار هو "المحرك" الذي يقود قاطرة التنمية المستدامة.

** الاستثمار من اهم المتغيرات الاقتصادية اهمية **

يوصف الاستثمار بأنه أحد أكثر المتغيرات الاقتصادية أهمية،

١-لأنه يؤدي إلى إيجاد أو زيادة الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني،

٢- فضلاً عن ذلك يعد الاستثمار أكثر أنواع الإنفاق تغيراً، وذلك بسبب التقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما تخلفه من إفرازات تؤثر سلباً أو إيجابا في التوقعات المستقبلية لرجال الأعمال،

٣- يحظى الاستثمار باهتمام كبير من متخذي القرار السياسي والاقتصادي لما يؤديه من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان.

أولاً: المفهوم الفلسفي والاقتصادي للاستثمار

١. التعريف اللغوي والاصطلاحي

في اللغة، الاستثمار مشتق من "الثمر"، وهو طلب الثمرة أو جعل الشيء يثمر ويتكاثر.

أما اقتصادياً، فقد تعددت الرؤى؛ حيث يراه البعض "استخدام المدخرات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة"،

بينما يراه آخرون "ارتباطاً مالياً يهدف لتحقيق مكاسب مستقبلية عبر فترة زمنية طويلة".

التعريف شامل للاستثمار بأنه: "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه الموارد نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الإنسانية

٢. الفرق بين الاستثمار ورأس المال

رأس المال: هو "رصيد" يتم قياسه في نقطة زمنية محددة (مثل كمية الآلات في لحظة معينة).

الاستثمار: هو "تدفق" يقاس خلال فترة زمنية (مثل قيمة الآلات المضافة خلال عام). بالتالي، الاستثمار هو العملية التي تؤدي إلى "تراكم رأس المال"، وهذا التراكم هو الذي يوسع القدرات الإنتاجية للدولة.

ثانيا / تصنيفات الاستثمار وأنواعه

١-تكوين رأس المال الثابت: الإنفاق على المصانع والآلات والمعدات.

٢-التغير في المخزون السلع المنتجة التي لم تُبع بعد، وهي تمثل استثماراً في رأس المال العامل.

٣-الاستثمار العقاري: الإنفاق على تشييد المباني السكنية.

٤-الاستثمار البشري والفكري (الاستثمار المعاصر)

لم يعد الاستثمار مقتصراً على "الآلة والأسمنت"، بل انتقل إلى رأس المال البشري. إن الإنفاق على التعليم، التدريب، الصحة، والبحث والتطوير هو الاستثمار الحقيقي في عصر المعلومات؛ لأنه يضمن استدامة الابتكار ويزيد من إنتاجية العناصر المادية الأخرى.

ثالثا /أنواع الاستثمار

يشمل الاستثمار نوعين أحدهما الاستثمار العام ويتمثل الاستثمار العام في قيام الدولة أي الجهة الحكومية بإنشاء الاستثمار، أو تمويله

الاستثمار الخاص ، أما الاستثمار الخاص فيقوم به فرد أو شركة أو هيأة خاصة

ويمكن تقسيم الاستثمارات أيضا إلى نوعين،

أولهما/ محلي يعتمد في تمويله على رؤوس الأموال المحلية الناجمة عن تراكم المدخرات والأرباح من الأنشطة الاقتصادية الخاصة والحكومية،

وثانيهما /أجنبي وهو الذي يأتي من خارج الاقتصاد الوطني (عربياً كان أم أجنبياً)، والذي يعتمد في تمويله على رؤوس الأموال الأجنبية.

كيف يؤثر الاستثمار العام في الاستثمار الخاص

يؤثرمن خلال آليتين هما: التزاحم والتكامل، نظريا تستدعي زيادة الاستثمار العام تمويلا إضافيا مما يتطلب بدوره فرض ضرائب إضافية، أو زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة الطلب الحكومي من الأموال في أسواق رأس المال، مما يسهم في رفع سعر الفائدة، ويؤدي ذلك إلى تخفيض الأموال المتاحة

أمام الاستثمار الخاص، وبالتالي خفض معدل العائد المتوقع على رأس المال الخاص، مما يؤدي إلى إيجاد ظاهرة التزاحم، ومن جهة أخرى يمكن أن يسهم الاستثمار العام في إنشاء وتطوير البني الأساسية مما يرفع من إنتاجية الاستثمار الخاص وتحسين بيئة عمله، الأمر الذي يترتب عليه إيجاد ظاهرة التكامل.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية يمكن التمييز بين أنواعها حسب المعايير الآتية :

١-تبعاً لصفة القائم بالاستثمار ويقسم إلى الآتي :

أ- الاستثمار الأجنبي الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيأة خاصة ذات جنسية أجنبية.

ب - الاستثمار الأجنبي العام: وهو الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الأجنبية أو المؤسسات والهيآت التابعة لها.

٢ - تبعاً للمدة الزمنية ويقسم إلى الآتي :

أ - الاستثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تتضمن تحركاً في رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة، وتمثلها الأوراق المالية والكمبيالات وفتح الاعتمادات وهي استثمارات غير مباشرة.

ب - الاستثمارات طويلة الأجل وتشمل تحركات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة لمدة تزيد على سنة، وفي الغالب هي استثمارات أجنبية مباشرة.

٣- تبعاً لمعيار السيطرة والتحكم في الاستثمار وهناك نوعان من الاستثمار هما

أ_الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI): هو استثمار "المحفظة"، حيث يشتري الأجانب الأسهم والسندات دون قصد الإدارة. يتميز بالسيولة العالية وسرعة الحركة (أحياناً يسمى الأموال الساخنة).

ب_الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): وهو الأهم للتنمية، حيث يمتلك المستثمر (غالباً شركات متعددة الجنسية) ١٠% أو أكثر من رأس مال المشروع مع حق الإدارة والسيطرة.

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل يقوم به كيان أفراداً أو مؤسسات أعمال مقيم في اقتصاد معين البلد الأم، في أصول المؤسسات (الشركات) التابعة أو المرتبطة أو الفروع المقيمة في اقتصاد آخر البلد المضيف، وينبغي أن يعكس درجة مهمة من سيطرة المستثمر الأجنبي في إدارة تلك الأصول، ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال المساهم والإرباح التي يعاد استثمارها في البلد المضيف فضلا عن القروض

منظمة التجارة العالمية (WTO) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في البلد الأم أصلاً إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.

ويعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يمثل رأس المال الذي يقدمه مستثمر أجنبي (مؤسسة أم إلى مؤسسة تابعة في البلد المضيف، وهو ينطوي على ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر نفوذاً كبيراً على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر».

أما صندوق النقد الدولي (IMF) فيرى بأن الاستثمار الأجنبي يصبح مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي (١٠) أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.

رابعا / مكونات ثلاثة للاستثمار الأجنبي المباشر وهي

١ - رأس المال السهمي : وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي.

٢- الأرباح المعاد استثمارها : وتتضمن حصة المستثمر المباشر من الأرباحغير الموزعة من الشركات المنتسبة كأرباح الأسهم أو الإرباح غير المحولة إلى المستثمر المباشر

٣- القروض داخل الشركة وتشمل معاملات الدين داخل الشركة والناجمة عن الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى فضلا عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشر

خامسا/ المعايير التي تعتمد عليها الشركات الاجنبية في استثماراتها (المباشرة) أربعة معايير أساسية في الغالب وهي.

المعيار الأول : أنها تمارس نشاطاتها في العديد من الدول.

المعيار الثاني : تشمل نشاطاتها القطاعات الحيوية كالصناعات التحويلية، الاستخراجية ومجالات التطوير والابتكار والبحث.

المعيار الثالث : تكون إدارة الشركة متعددة الجنسيات.

المعيار الرابع : أن تكون ملكية رأس المال ملكية متعددة الجنسيات أيضاً، فهناك شركات تتصف بإدارة وملكية متعددة الجنسيات، إذ تمتلك رأس المال مجموعات رأس مالية لأكثر من دولة واحدة.وتكون سلطة اتخاذ القرارات في هذه الشركات سلطة مركزية وتتخذ من قبل الشركة الأم.

سادسا/ ويصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وهي كالآتي.

١ - البحث عن المصادر : يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزات النسبية للدول ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز

والمنتجات الزراعية فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

- ٢ البحث عن الأسواق : يهدف هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات ولا سيما تلك الدول التي كان يتم التصدير إليها في فترات زمنية سابقة.

٣- البحث عن الكفاءة : يحدث هذا النوع من الاستثمارات في الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية المشتركة).

٤- البحث عن الأصول الإستراتيجية : يتعلق هذا النوع بقيام الشركات متعددة الجنسيات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

سابعا/ وكذلك يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الملكية إلى

١ - الاستثمارات المملوكة ملكية كاملة إلى المستثمر الأجنبي : وهي الاستثمارات التي يملكها بالكامل شخص أو جهة أجنبية بشكل منفرد، ويعد هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلاً من قبل الشركات متعددة الجنسيات لعدة أسباب منها قيام تلك الشركات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الاقتصادي، سواء أكان إنتاجيا أم خدمياً في الدول المضيفة. وأن هذا النوع يسمح بوضع مراقبة قصوى على العمل، وكذلك يمنح حرية الإدارة والإشراف لهذه الشركات.

٢ - الاستثمار المشترك

وتعرف بأنه تلك الاستثمارات التي تتم بين طرفين طرف وطني والآخر أجنبي، تتم المشاركة بينهما في مشروع معين حسب اتفاقهما بالنسبة لحصة كل منهما في الإدارة والأرباح وغيرها من الأمور المشتركة بينهما، وليس بالضرورة دائماً أن يسهم المستثمر الأجنبي بالنسبة نفسها من رأس المال، فقد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل من أحد الأطراف.

٣- عقود التجميع :

وهي اتفاقيات مبرمة بين مستثمر أجنبي ومستثمر محلي يقوم على أساسه المستثمر المحلي بتجميع مكونات منتج معين ليصبح منتجاً نهائياً، ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع من الاستثمارات بدوافع كثيرة منها كبر حجم السوق، انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج كالعمالة والمواد الخام.

ثامنا / وأخيراً ثمة تصنيف آخر من وجهة نظر الدولة المضيفة للاستثمار والدولة المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكالآتي.

١ - من وجهة نظر الدولة المصدرة للاستثمار، ويصنف إلى ثلاثة أنواع هي :

أ - الاستثمار الأفقي : ويهدف إلى التوسع الاستثماري لغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً.

ب - الاستثمار العمودي : ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال المواد الأولية الاستثمار العامودي الخلفي، أو الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو زيادة منافذ التوزيع الاستثمار العامودي الأمامي).

ج - الاستثمار المختلط : ويشمل هذا النوع كلاً من النوعين المذكورين سابقا .

٢-من منظار الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويقسم الاستثمار حسب الهدف منه إلى الآتي :

أ - الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات. ب - الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.

ج - الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

تاسعا/ عناصر البيئة الاستثمارية وسبل تعزيزها

مفهوم البيئة الاستثمارية

مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما والإطار القانوني والإداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية، وعلى ذلك فأن نجاح أي دولة في جذب الاستثمار يعتمد على عدة أمور بعضها ملموس كالبنية التحتية التي تتمثل في المطارات والموانئ والطرق وكذلك مصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال، وبعضها الآخر غير ملموس يتمثل في المؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات التي تحكم الاستثمار.

ويمكن تعريف البيئة الاستثمارية أيضا بأنها مجموعة من العوامل تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كوفرة الموارد الطبيعية والبشرية، مستوى التأهيل وتدريب العمالة، نظام العلاقات الصناعية، السياسات الاقتصادية، الإطار القانوني والإداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن الأوضاع السياسية والاجتماعية واستقرارهما.

كما يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته و توازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكاناته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج،

يتضح من التعاريف السابقة أن المناخ الاستثماري لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة فإذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسي، بل يتعرض بين الحين والآخر إلى هزات أو انقلابات واضطرابات سياسية، فأن هذا الوضع يؤثر في قرار المستثمر المحتمل ويدفعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التي تعرض لإغرائه، فالسلامة قبل الربح مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل مكان وزمان.

كما تتوقف البيئة الاستثمارية على بعض القوانين والمؤسسات ذات الصلة باحتمالات الربح، ومن ذلك قوانين العمل مثلا ، فإذا كان قانون العمل يسلب من صاحب العمل حرية التشغيل والطرد أو يفرض عليه مشاركة العمال معه في الأرباحوالإدارة، فأن ذلك قد يتجاوز الأوضاع التي يمكن قبولها

عناصر البيئة الاستثمارية

إن تعبير البيئة الاستثمارية هو تعبير واسع وأحياناً غير منضبط، ولكنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما بالمقارنة بغيرها من الأماكن فالحديث عن مناخ الاستثمار يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية، وبعضها الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، وهكذا نجد أنفسنا

أمام مفهوم مركب ومتطور، فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة وغير مناسبة في فترة أخرى نتيجة للتطورات التي لحقت بالدول والمناطق المنافسة، فإذن مفهوم المناخ الاستثماري مفهوم ديناميكي دائم التطور الملاحقة التطورات السياسية والأيدلوجية والتكنولوجية التنظيمية

تتكون البيئة الاستثمارية من عدد من العناصر المتمثلة بما يلي :

١- التطورات السياسية

تلعب التطورات السياسية دورًا محوريًا في جذب أو طرد الاستثمار. فتوترات البلد الداخلية، مثل الحروب، الانقلابات، الاغتيالات، التفجيرات، والاضطرابات، تمثل عوامل طاردة تؤثر سلبًا على بيئة الاستثمار. بالمقابل، توفر عمليات الانتخاب، المشاركة السياسية، السلام، الإصلاح السياسي والاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان عوامل إيجابية تعزز مناخ الاستثمار.

تعكس هذه التطورات شعور المستثمر بالأمن ومستوى المخاطرة، وهو ما يؤثر مباشرة على التكلفة والعائد على الاستثمار. فالبلدان المستقرة سياسياً تمنح المستثمرين الثقة في استمرارية القوانين والأسواق، ما يتيح استثمار رأس المال الأجنبي على المدى الطويل وتحقيق الأرباح المنتظرة. كما أن أسلوب التعامل من قبل موظفي الحكومة وقيادات القطاعين العام والخاص يؤثر في مدى جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي.

٢- البيئة التشريعية

تتمثل البيئة التشريعية المناسبة في وجود قوانين وتشريعات تحمي الاستثمار والمستثمر، مع ضمان فعالية تطبيقها واستقرارها القانوني. إذ يؤثر المناخ التشريعي على كفاءة التشغيل، التكاليف، وربحية الشركات، وبالتالي على قدرة البلد على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما يساهم وجود نظام قضائي مستقل وفعال في حل النزاعات، بينما قد تؤدي القيادات العمالية أو القطاع الخاص المعادية للاستثمار الأجنبي إلى تقويض هذه الجاذبية عبر الإضرابات أو تقييد المنافسة.

٣- العوامل الاقتصادية

أ- السوق المحلية

حجم السوق المحلي والقوة الشرائية للسكان، إضافة إلى الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي، تحدد مدى جاذبية البلد كسوق للاستثمار. وتساهم قوانين المنافسة العادلة في تعزيز أرباح الشركات الأجنبية.

ب- إدارة الاقتصاد الكلي

إدارة الاقتصاد الكلي الجيدة تقلل المخاطر الاقتصادية وتزيد ثقة المستثمر. ويعتبر التضخم المنخفض والمستقر عنصرًا مهمًا في استقرار الربحية، بينما يؤدي التضخم المفرط أو الركود إلى خسائر محتملة.

ج- البنية التحتية وخدمات الدعم

تشمل الطرق، الموانئ، المطارات، شبكات الاتصالات، الطاقة، والمرافق الداعمة، وهي تؤثر على تكاليف الإنتاج والنقل وكفاءتها. كما يسهم وجود مزودين محليين قويين في جذب الاستثمارات الأجنبية.

د- القوى العاملة

تكلفة العمل، إنتاجيته، ومستوى التعليم، كلها عوامل تحدد جاذبية القوى العاملة للاستثمار. كما أن معدل الغياب والإجراءات الحكومية المتعلقة بالأجور والتأمين الاجتماعي تؤثر على القدرة التنافسية.

ه- سعر الصرف الحقيقي

يؤثر سعر الصرف على الطلب المحلي والأسعار العالمية، مما يعزز أو يضعف جاذبية الاستثمار في قطاعات محددة، ويؤثر على تقييم الأرباح بالعملات الأجنبية.

و- السياسات التجارية

التوجه نحو التصدير، تخفيض الحواجز التجارية، وتسهيل النقل بين الأسواق، يساهم في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. بينما التعريفة الجمركية المرتفعة والقيود الإدارية تقلل من القدرة التنافسية وتحد من تدفق الاستثمارات.

٤- حماية حقوق الملكية الفكرية

حماية الملكية الفكرية أمر حيوي للشركات متعددة الجنسيات، خاصة في الصناعات التقنية والطبية، لضمان نقل التكنولوجيا وتطوير قاعدة صناعية وطنية، ما يعزز جاذبية البلد للاستثمارات المتقدمة.

٥- العوامل الاجتماعية

يمثل انضباط المجتمع وتعامل المواطنين الإيجابي مع المستثمرين الأجانب عاملاً مهمًا في خلق بيئة استثمارية صديقة، ويعكس تقدير المجتمع لأهمية الاستثمار في تقدم البلد ورفاهيته.

٦- البيئة المؤسساتية

كفاءة المؤسسات الحكومية ووضوح الإجراءات من العوامل الجوهرية لجذب الاستثمارات. ويشمل ذلك تبسيط إجراءات تأسيس المشروعات، تسوية المنازعات، وضمان الشفافية واستقرار السياسات الحكومية.